



التاريخ: 2018/06/01

في تدوة حول النساء المعتقلات في سجون الإمارات:

شهادات صادمة لنساء اعتقلن وأخفين قسريا وعذبن في السجون الإماراتية

ضرب وتحرش جنسي ومعاملة مهينة وإهمال طبي ومحاكمات تعسفية

حسب الشهادات غرف مكتظة وقذرة بدون تهوية وطعام ملئ بالحشرات

قانونيون دعوا إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم

هذه الجرائم الممنهجة قد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بتاريخ 30 مايو 2018 مؤتمرا بعنوان "النساء المعتذبات في سجون أبو ظبي" والذي ضم أربعة خبراء في مجال حقوق الإنسان – ومناهضة التعذيب وهم: جو أودين، هانا فيليس، هايتي دجستال، وسو زلمان، وتسجور المؤتمر حول النساء المحتجزات والسعذبات في السجون الإماراتية.

في الكلمة الافتتاحية ذكر رئيس المؤتمر ومستشار السلطنة القانوني رودني ديكمون أن محور التركيز في المؤتمر هن النساء ذوات الرجاا في دولة الإمارات العربية المتحدة، بسبب ضعفهن المتصور.

وتناول المؤتمر السياق الأوسع وراء تعذيب النساء في الإمارات العربية المتحدة، كما تناول الخطوات والإجراءات القانونية الممكنة والتي يمكن متابعتها من أجل تقديم العدالة إلى العذابة.



في كلستها تحدثت اللجنة بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا هناك فيليبس، عن الإحصائيات المثيرة إلى إساءة معاملة النساء في سجون الإمارات العربية المتحدة، حيث بدأت بانتخالات استنتاجات من تقرير صدر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والذي أثار سخاوت بشأن قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين جرائم الإنترنت والتي على إثرها تعرض العديد من نشطاء حقوق الإنسان والنساء للاعتقال.

وأوضحت أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج سياسة تنتهك الحقوق الأساسية في احتجاز النشطاء، ويشمل ذلك الحق في المحاكمة العادلة، والحق في الاستعانة بمحام، والحق في حرية الرأي والتعبير، هذه الانتهاكات للحقوق الأساسية يتبعها تعذيب ممنهج في سجون الإمارات العربية المتحدة كسجن الوربة.

وأضافت أن السجون تتسم بالاحتفاظ الشديد، وانتهوية السيئة، وأن السجناء معرضون للإيذاء النفسي والجسدي، كما أشارت إلى أن تعدد حالات انتهاك حقوق الإنسان في سجون أبو ظبي دفعت العديد من المعتقلين إلى الإضراب عن الطعام، أو الأسوأ من ذلك الإقدام على الانتحار.

وتحدثت هنا عن حالة المعتقلة أمينة محمد أحمد سعيد العبدولي، وهي امرأة تبلغ من العمر 36 عاماً، محتجزة حالياً في الحبس الانفرادي في سجن الوربة في أبو ظبي، ويحسد شهادة مسجلة سربت من السجن، وأوضحت أن ظروف احتجازها سيئة لدرجة أنها اضطرت إلى الإضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أسابيع للاحتجاج على الظروف الرهيبة لاحتجازها، وأضافت أن أمينة تعرضت للتعذيب من قبل جنديات مغربيات ونيديات.

ونقلت عن شهادة أمينة تجرية اغراقها بالماء، واجبارها على الوقوف وهي مقيدة اليدين والرجلين ومعصوبة العينين لساعات متتالية، بالإضافة إلى منع الزيارات العائلية عنها، ومنع السلطات عائلتها من السفر، حتى أن عمها أجبر على توقيع أوراق تثلي بأنه غير مسؤول عنهم، مما أدى إلى تدهور



الحالة الصحية لأمينه حيث فقدت البصر تقريبا في إحدى عينيه نتيجة رفض السلطات توفير الأدوية والعلاج اللازم لها، ومزالت أمينة تعيش في ظل هذه الظروف حتى اليوم.

وعرضت هانا فيليس في بث حي لشهادتين من أفراد تم سجنهم في سجن الوثبة، الشهادة الأولى أطلعت الجمهور على أن مدى التعذيب الذي يتعرض له الأفراد في السجن يعتمد على مقدار ما يسلك من سائل والتمبلغ المستعد لدفعه لإدارة مقر الاحتجاز، في الحالات التي لا يملك فيها الأفراد المال أو النفوذ، فإن المعتقلات يخضعن للتعذيب النفسي والجسدي.

وذات هانا هانا في حالة المعتقلة التي بين أيدينا تم منعها من التواصل مع سفارتها لمدة سنة وسنة أشهر وخلال محاكمتها (والتي تمت بعد ثمانية أشهر من سجنها) تم رفض تعيين مترجم لها بالرغم من أن لغتها الأولى ليست اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من خلال الشهادة الثانية فقد نست الإشارة إلى أن المعتقلات يتعرضن للتحرش الجنسي من قبل الحراس، بالإضافة إلى أن الغرف المصممة لتلبية أذواقهن يفطنها بطريقة لا إنسانية عنصريون شخصا، ويحرمون من الماء ومواد الغذاء الأساسية، والأكثر من ذلك هو أن الأفراد الذين يعانون من حالات طبية خطيرة كاسرطان، لا يتم تقديم الإشراف اللازم لهم بما في ذلك الدواء اللازم، وتتجلى الحالة الغير إنسانية في عدم توفير المكيفات، وانتشار الحشرات والعدام النظافة، كل ذلك يسهم في تفاقم الظروف السيئة.

وتحدثت جوديل السورول الإعلامية في الحملة الدولية للحريات عن السياق الأوسع الذي ينطوي تحته تعذيب السجينات في الإمارات العربية المتحدة حيث أشار إلى أنه هناك ازدياد في عدد السجناء من الإماراتيين وغيرهم والذين تم اعتقالهم تعسفاً واختلفواهم قسريا منذ التوقيع العربي، وقد أدى ذلك إلى حدوث زيادة في نطاق التجمع الذي تستخدمه الإمارات العربية المتحدة، ليصير الرد المطلوب من المملكة المتحدة أكثر أهمية في ظل هذه الظروف.

ومن خلال عمله مع الحملة الدولية للحريات في الإمارات العربية المتحدة، أشار أوديل إلى أن الوضع في الإمارات تدهور إلى حد أن الظروف في بعض السجون في الإمارات ولا سيما سجن



الترزين الذي أُطلق عليه اسم 'خليج جوفانداسو' الإمارات العربية المتحدة يقدم أسجناء فيه على الانتحار أو إلحاق الأذى بأنفسهم.

وأشار إلى أن الظروف الرهيبة التي يعيشها أسجناء تدفعهم إلى الإقدام على الانتحار، وفي هذا السياق، أدت حملة التمتع في دولة الإمارات العربية المتحدة والظروف الخاصة بالسجناء إلى عدم تحدث الأفراد ضد مثل هذه الأعمال الإجرامية لأنهم يخافون من تداعيات ذلك.

وأشار جوا إلى أن مسألة التواجد في المملكة المتحدة تزيد القدرة على إحداث فارق من خلال التأثير على الحكومة البريطانية حيث أن الطريقة الرئيسية التي يمكن بها المساعدة في تخفيف سحنة المحجزين في الإمارات هي ممارسة الضغط على حكومة المملكة المتحدة لوقف التبادل التجاري مع الإمارات العربية المتحدة.

وتحدثت السحامية سو وينمان عن الأسور المختلفة التي يمكن القيام بها من أجل المساعدة في فرض التغيير في دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار نظرية مسؤولية القيادة حيث يمكن القول بأن القادة هم مسؤولون عن جرائم الحرب التي يرتكبها أفراد تابعين للسلطات الأمنية ونشير إلى أن هؤلاء القادة هم الذين يجب ملاحقتهم، وأضافت أن هذه السياسة يمكن أن تؤدي إلى اعتقال مرتكبي الجرائم في المملكة المتحدة، وقد استخدمت مثل هذه الإجراءات بالفعل لإصدار مذكرات توقيف بحق سياسيين مثل تسييي نغني وياهو باراك.

وأشارت سو وينمان إلى أنه يجب العثور على شهود يسجلون قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعذيب، ويجب أن يكون الوزير أو المشراف المسؤول عن العنف متواجداً داخل المملكة المتحدة من أجل تحريك دعاوى جنائية ضدهم.

كما تحدثت هادي ديجكستال السحامية والمتخصصة في القانون الجنائي الدولي عن الآلية القانونية المتاحة للمجتمع الدولي لمواجهة حالات التعذيب في الإمارات العربية المتحدة، حيث افتتحت بمناقشة



شرعية السجون، وبحقيقة أن العديد من السجناء في الإمارات العربية المتحدة لا يُوفّر الظروف الملائمة من أجل استيعاب النساء، وأكثر من ذلك، أن السجناء تقع في مناطق بعيدة بشكل عام، مما يعني أن الزيارات صعبة كما يصعب على السجناء زيارة من يستلهم من السجناء، وبالتالي فإن نظام السجون هو نظام غير قانوني.

وأضافت ديجيكستال أنه على الرغم من أن دولة الإمارات ليست من الدول الموقعة على اتفاقيات دولية بشأن استخدام التعذيب، إلا أنها ملتزمة بالمعايير الدولية لتجسس التي تقع على عاتق دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو في الأمم المتحدة.

وأشارت إلى أن الأمم المتحدة قد وضعت قواعد لمعاملة النساء على وجه التحديد، وأضافت أن أحد العوامل التي يمكننا الاستفادة منها وفقاً لما ذكرناه هنا فيليبس، هي المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 بشأن الاحتجاز التعسفي الذي ينص على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا